واشنطن تدين أبوحمزة المصري بجميع التهم الـ 11 الموجهة إليه

نيويورك ـ كونا: بعد محاكمة استمرت اربعة اسابيع ادانت هيئة محلفين اميركية مؤلفة من 12 شخصا رجل الدين البريطاني ابو حمزة المصري (مصطفى كامل مصطفى) بكل التهم الموجهة اليه والبالغ عددها 11 تهمة تتصل جميعها بالارهاب. ولم تعلن المحكمة موعدا لصدور الحكم على ابو حمزة (56 عاما) والذي يتوقع ان يواجه بعد ادانته عقوبة السجن المؤبد. وكانت المحكمة قد وجهت لابو حمزة المولود في مصر والامام السابق لمسجد فينزبوري بارك في لندن تهم التآمر والتحريض على الكراهية واحتجاز رهائن ودعم الارهاب والتآمر لاقامة معسكر تدريب جهاديين في ولاية اوريغون وإرسال جهاديين للتدريب في افغانستان الا انه نفى جميع التهم الموجهة اليه.

تأهب عسكري أميركي في صقلية تحسباً لتفاقم الوضع الأمني بليبيا

حفتر: نعد منذ عامين لعملية «كرامة ليبيا» و«أنصار الشريعة» تتوعده بمصير القذافي

قائد القوات الخاصة الليبية العقيد ونيس بوخماده خلال اعلانه الانضمام لقوات حفتر بنغازي امس الاول (رويترز)

القاهرة ـ د.ب.أ: قال اللواء خليفة حفتر القائد السابق للقوات البرية في الجيش الليبي إن «عملية الكرامة» التي تشنها قوات عسكرية موالية له منذ الجمعة الماضي تهدف إلى تطهير ليبيا من «المتطرفين وجماعة الإخوان المسلمين». وتوعد حفتر، في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرته أمس، بتقديم كبار مسؤولي المؤتمر الوطني العام «البرلمان المؤقت» والحكومة وجماعة الإخوان للمحاكمة في حال اعتقالهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الشعب الليبي خلال فترة توليهم السلطة.

وأشار حفتر إلى أنه «كان يخطط منذ أكثر من عامين لبدء «عملية الكرامة»، لافتا إلى أنه «تنقل بين عدة مدن ليبية على مدى عامين، لتجهيز هذه القوات التي تدين له بالولاء»، مؤكدا أنه «يتمتع بتأييد قطاعات كبيرة في الجيش الليبي»، معتبرا أن «الطريقة التي قاد بها المؤتمر الوطني، الأمور في البلاد، أخيرا، أدت إلى دخولها في نفق مظلم»، معتبرا على أن «تطهير ليبيا من الظلاميين والتكفيريين واجب وطني». ولفت حفتر إلى أنه «جرى اعتقال نحو 40 شخصا من عدة جنسيات مختلفة، كانوا يقاتلون إلى جانب المتطرفين ضد قواته في المعارك الأخيرة التي شهدتها مدينة بنغازي». وفي المقابل، توعد تنظيم «أنصار الشريعة» الليبي اللواء حفتر بمصير معمر القذافي.

قوات درع ليبيا (1) وصلت مدينة بنغازي قادمة من طرابلس

وقال التنظيم في بيان أمس «سنتعامل مع أي تحرك عسكري داخل بنغازي (شرق)، كما فعلنا مع القذافي وكتائبه خلال الثورة الليبية عام 2011». وتابع البيان الذي نشرته الأناضول «يجب على الجميع أن يعلم أن هذه الحرب المعلنة ضد تحكيم الشريعة وإقامة الدين يقودها في الأساس الكفار من اليهود والنصارى ومن يعاونهم من العلمانيين والخائنين، ويجب التوحد والوقوف صفا واحدا ضدها».في غضون ذلك، اقترحت الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبدالله الثني، مبادرة مفاجئة مساء أمس الأول لحل الأزمة الراهنة في البلاد، تضمنت عشر نقاط، وطالبت المؤتمر الوطني العام بوقف عمله لحين إجراء الانتخابات العامة المقبلة، بينما أكد آمر قوات درع ليبيا (1) محمد العريبي أمس أن عناصر الدرع وصلت إلى مدينة بنغازي قادمة من العاصمة طرابلس. وقال العريبي في تصريحات إن عناصر درع ليبيا (1) سيساهمون في حفظ الأمن داخل مدينة بنغازي ولن يتعرضوا لجهة بعينها.

وفي هذه الأثناء، تتابع الولايات المتحدة عن كثب وبقلق تصاعد أعمال العنف في ليبيا، إلا أنها لم تقرر بعد ما إذا كانت ستغلق سفارتها في طرابلس أم لا.وقال مسؤولان أميركيان أمس الأول إن الولايات المتحدة زادت عدد مشاة البحرية والطائرات التي ترابط في صقلية بإيطاليا والتي يمكن استدعاؤها لإجلاء الأميركيين من السفارة الأميركية في طرابلس مع تزايد الاضطرابات في ليبيا. وأضاف المسؤولان قولهما لـ«رويترز» إن نحو 60 جنديا آخر من مشاة البحرية وأربع طائرات أخرى من طراز أوسبري يجري إرسالهم إلى القاعدة البحرية الجوية سيجونيلا في صقلية من قاعدتهم في اسبانيا.

وقال المسؤولان اللذان طلبا ألا ينشر اسمهما إنه بذلك يصل إلى نحو 250 العدد الإجمالي لمشاة البحرية المنشورين في صقلية على سبيل الاحتياط.

خادم الحرمين الشريفين يغادر إلى المغرب وينيب ولي العهد الأمير سلمان في إدارة شؤون المملكة

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز

الرياض ـ أف.ب ـ «واس»: غادر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جدة امس متوجها الى المغرب في اجازة خاصة، بحسب وكالة الانباء السعودية الرسمية «واس».

وقد اناب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اخاه صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع مكانه في إدارة شؤون المملكة.

وبحسب وكالة «واس» فقد نص الأمر الملكي الصادر امس على أنه «بناء على المادة السادسة والستين من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 27/ 8/ 1412هـ، ونظرا لعزمنا ـ بمشيئة الله ـ على السفر خارج المملكة هذا اليوم (أمس) الثلاثاء الواحد والعشرين من شهر رجب عام 1435هـ حسب تقويم أم القرى، الموافق للعشرين من شهر مايو عام 2014م، فقد أنبنا بموجب أمرنا هذا صاحب السمو الملكي الأخ الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد في إدارة شؤون الدولة، ورعاية مصالح الشعب خلال فترة غيابنا عن المملكة».

أغنى رجل في أوكرانيا يطالب عماله بالتظاهر ضد الانفصاليين

موسكو:صادراتنا من الغاز قد توجه للصين ما لم يحصل عليها الاتحاد الأوروبي

الرئيس الروسي ونظيره الصيني يستعرضان حرس الشرف في شنغهاي امس (ا.ب)

عواصم ـ وكالات: دعت روسيا والصين في بيان مشترك جميع المجموعات السياسية في أوكرانيا إلى إجراء محادثات لتسوية الصراع في الجمهورية السوفييتية السابقة، فيما طالب أغنى رجل في اوكرانيا عمال مصانعه بالتظاهر سلميا ضد الانفصاليين في تحول رحبت به كييف.

ونقلت وكالة أنباء «إيتار تاس» الروسية امس عن وثيقة مشتركة للبلدين القول إن موسكو وبكين تشعران بالقلق حيال الوضع في أوكرانيا وتطالب بالتهدئة وإجراء حوار على مستوى أوكرانيا برمتها من أجل وضع خطة لدستور جديد.

وجاء هذا البيان المشترك خلال تلك الزيارة التي يقوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بها إلى بكين حاليا، وفي وقت أصدرت روسيا مؤشرات تهدئة مع اقتراب الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية الأوكرانية في 25 مايو الجاري لكنها أبدت تحفظات توحي بأنها لن تعترف بنتيجة اي اقتراع يعزز السلطات المؤيدة للغرب في كييف.

وقال رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف إن صادرات الغاز الروسي التي يتوقف إرسالها الى اوروبا «من الممكن نظريا» ان يتم تحويلها الى الصين.

وأضاف مدفيديف امس في مقابلة مع وكالة «بلومبرغ» نشرت مقاطع منها على موقع الحكومة الروسية «لدينا ما يكفي من الاحتياطات وما يكفي من الغاز لتسليم إمدادات من الغاز للشرق والغرب في الوقت نفسه. لكن في أسوأ الحالات، ومن منطلق محض نظري، فان الغاز الذي لن يرسل الى اوروبا يمكن إرساله الى الصين».

ميدانيا، أعلن حرس الحدود الأوكراني أن القوات الروسية تراجعت مسافة 10 كلم على الأقل عن الحدود مع اوكرانيا.

وكانت وزارة الدفاع الروسية أعلنت في وقت سابق أمس ان القوات الروسية التي أمرها الرئيس فلاديمير بوتين بالانسحاب امس الأول من المنطقة الحدودية مع اوكرانيا بدأت الاستعدادات من اجل المغادرة. في غضون ذلك، دعا الرجل الأغنى في اوكرانيا والأقوى في شرق البلاد رينات احمدوف، عمال مصانعه الى التظاهر ضد الانفصاليين، ما قد يمثل تحولا في الأزمة الأوكرانية قبل ايام من الانتخابات الرئاسية. ومن الممكن ان يشكل موقف احمدوف، الذي حاول الحفاظ على موقع وسطي وتواصل مع السلطات في كييف والانفصاليين في آن، نقطة تحول كبيرة في الشرق حيث تعتبر شركاته المشغل الأول في المنطقة، كما انه يمتلك ناديا لكرة القدم «شختار دونيتسك» الذي يلعب مؤيدوه دورا مهما في المنطقة.

وقال الرجل الأغنى في اوكرانيا في بيان لشركته «سيستم كابيتال مانجمنت» امس: «أدعو جميع الموظفين لدي في جميع أنحاء دونباس الى الخروج للتظاهر سلميا امام الشركات التي يعملون فيها». ورحب وزير الخارجية الأوكراني ارسين افاكوف بموقف رجل الأعمال على موقعه على فيسبوك، وكتب «رينات احمدوف، واخيرا حيوية».

«دولة القانون» ترفض إعادة انتخاب النجيفي لرئاسة البرلمان

علاوي والنجيفي يدعوان لتحقيق دولي في نتائج الانتخابات و«كتلة الحكيم» تلمح لـ «عمليات تلاعب واسعة»

بغداد ـ وكالات: شككت غالبية الكتل السياسية العراقية في نتائج الانتخابات البرلمانية التي أعلنت مؤخرا وحصل فيها ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي على اكبر عدد من المقاعد من دون ان يحقق الأغلبية، ودعا بعضها إلى تحقيق دولي في الخروقات التي شابت الانتخابات، فيما طالبت البعض الآخر لإعادة الاقتراع. فقد طالبت «الكتلة الوطنية» التي يتزعمها رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي بإعادة إجراء الانتخابات البرلمانية.

وقالت المسؤولة بـ «الوطنية» انتصار علاوي إن «الكتلة لن تعترف بنتائج الانتخابات التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، وتطالب بإعادة إجراء الانتخابات». وأضافت: «هناك حالات تزوير كبيرة وخروقات عديدة شهدتها العملية الانتخابية، وقدمنا العديد من الشكاوى إلى المفوضية لكنها أهملتها»، مشيرة إلى تشكيل «الوطنية» فريقا دوليا من خارج العراق، لمتابعة الشكاوى «لعدم إيماننا بالقضاء العراقي كونه مسيسا، ويخضع لإرادة الحزب الحاكم»، مشيرة إلى ان «الشكاوى قدم نسخة منها إلى الأمم المتحدة ونسخة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي». وفي السياق ذاته، شكك ائتلاف «متحدون للإصلاح» الذي يقوده رئيس البرلماني العراقي أسامة النجيفي في نتائج الانتخابات، مشيرا إلى وجود أدلة على «عمليات تلاعب واسعة فيها». وقال الائتلاف في بيان امس إنه «يطعن بصحة ودقة النتائج المعلنة استنادا إلى عدد من الحقائق التي يقع جزء منها على عاتق الحكومة والجزء الآخر على عاتق مفوضية الانتخابات»، مبينا ان ذلك يتمثل في «غياب الأجواء المناسبة للانتخابات ومنها تأزيم الموقف الأمني في محافظة الأنبار وحرمان آلاف المواطنين النازحين من التصويت»، إضافة إلى «وجود بطاقات مزدوجة وخاصة في منتسبي القوات الأمنية». ودعا «ائتلاف متحدون» إلى تحقيق شامل بإشراف منظمات عربية ودولية وبخاصة منظمة الأمم المتحدة، لإعادة الاعتبار إلى صوت الناخب العراقي». وبدوره قال «ائتلاف المواطن» الشيعي الذي يتزعمه عمار الحكيم في بيان مماثل إن «لديه أدلة تشير الى عمليات تلاعب واسعة في الانتخابات وانه بصدد تقييمها والتدقيق فيها». وأشار الائتلاف الى وجود «شهادات شخصية وأدلة تشير إلى عمليات تلاعب واسعة»، لافتا إلى أن «هناك ملابسات كثيرة شابت العملية الانتخابية بدأت باستبعاد عدد من المرشحين، وفق انتقائية قانونية غير مسبوقة، مرورا بالضغوط غير المعهودة على مرشحي بعض القوائم للانسحاب من قوائمهم بالإغراء والتهديد والضغط على المفوضية ومجلس موظفيها». كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد دعا، أمس الأول، الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية إلى الانفتاح على ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه، والإسراع في تشكيل حكومة الأغلبية، مؤكدا ان التحالف الوطني هو من سيشكل الحكومة، وان الكتلة الكبرى داخل التحالف هي التي سترشح رئيس الوزراء المقبل.

من جهة أخرى، أعلن النائب عن «ائتلاف دولة القانون» صادق اللبان رفض ائتلافه تولي رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي المنصب لولاية ثانية في الدورة البرلمانية المقبلة.

وبرر اللبان ذلك في تصريح صحافي أمس بأن النجيفي «بالغ في تعطيل مجلس النواب ومازال مصرا على هذا التعطيل ومنها إقرار الموازنة». وكان «ائتلاف متحدون» قد أعلن عزمه ترشيح النجيفي لمنصب «رئيس الجمهورية أو رئيس البرلمان».

الجيش التايلندي يعلن الأحكام العرفية في البلاد

بانكوك ـ أ.ف.ب: أعلن الجيش التايلندي الأحكام العرفية في البلاد ونشر جنوده في العاصمة بانكوك، ما أثار الخشية من حصول انقلاب عسكري، وذلك بعد أشهر من أزمة سياسية وتظاهرات معادية للحكومة أوقعت 28 قتيلا على الأقل.

ولكن الجيش وفي كلمة متلفزة صباح أمس أكد ان «إعلان القانون العرفي ليس انقلابا» وانما يهدف الى «إعادة السلام والأمن العام».

وانتشر جنود وآليات عسكرية في وسط بانكوك خصوصا في قطاع الفنادق ومحطات التلفزيون بحسب وكالة فرانس برس. وأوقف الجيش 10 قنوات تلفزيونية عن البث من بينها «بلوساكي» (القريبة من المعارضة) و«ايجا ابدايت» و«يو دي دي» (المؤيدتان للحكومة) لأنها يمكن ان «تشوه الأخبار» أو «تفاقم الوضع»، وفرض رقابة على وسائل الإعلام من أجل مصلحة «الأمن القومي»، بحسب بيان تم تلاوته على كل قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة. كما نشر الجيش عشرات العناصر والعربات وأقام نقاط تفتيش على مقربة من مكان تظاهرة للقمصان الحمر المؤيدين للحكومة في إحدى ضواحي العاصمة. وأمر الجيش المتظاهرين من الجانبين بالبقاء في مراكز تجمعهم وأعلن ان «على الناس ألا يخافوا بل ان يواصلوا حياتهم بشكل طبيعي». وبدوره أكد زعيم «القمصان الحمر» جاتوبورن برومبان قائلا: «سنبقى في موقعنا. ومواقفنا لم تتغير»، مشددا على ان حركته لا تقبل بالانقلاب العسكري. ولكنه اعتبر ان ما حصل ليس عبارة عن انقلاب «حتى الآن». ويطالب المعارضون الذين يتمركزون أمام مقر الحكومة بتعيين رئيس «محايد» للحكومة ويرفضون إجراء الانتخابات التشريعية مما يثير القلق حول تطلعاتهم للديموقراطية.

تقرير إخباري

هل يصبح نوري المالكي حاكم العراق لولاية ثالثة؟

بيروت: في أول انتخابات عراقية بعد الانسحاب الأميركي عام 2011، أظهرت النتائج الرسمية فوز رئيس الوزراء نوري المالكي وبفارق كبير على منافسيه، ما يمنحه فرصة كبيرة للاحتفاظ بمنصبه لولاية ثالثة. وسجل ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي الذي حصل على 92 مقعدا من أصل 328 في البرلمان نجاحا كبيرا في الانتخابات. فقد حصلت الكتل الباقية على أعداد بسيطة من المقاعد في البرلمان، إلا أن المالكي لن يستطيع تشكيل الحكومة بمفرده، فلابد له من الحصول على دعم أحد منافسيه أو أكثر للحصول على المنصب الذي يتطلب 165 مقعدا في البرلمان. ومع تبلور الصورة العامة لنتائج الانتخابات بدأت عملية التفاوض بين الساسة والكتل العراقية للاتفاق على الحكومة الجديدة.

ومازال أمام الأحزاب السياسية العراقية أسابيع طويلة للاتفاق على تحالفات ما بعد الانتخابات، لذلك من المتوقع أن يستغرق تشكيل الحكومة المقبلة عدة أشهر. وكما جرى في انتخابات عام 2010، من المرجح أن يجري التوصل الى اتفاق في حزمة كاملة على توزيع المناصب الرئاسية الثلاثة، رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان ومن غير المتوقع أن تكون ولادة التشكيلة الحكومية يسيرة، بل على العكس، فالمؤشرات الحالية تقود الى الاعتقاد بأن الكتل الرئيسية المتنافسة في ما بينها ستحتاج الى عقد تحالفات أوسع لفرض مرشح لرئاسة الوزراء، ما يعقد العملية بشكل كبير، مع العلم أن الحكومة الحالية قامت بعد مخاض عسير استمر لأكثر من عشرة أشهر بعد إجراء الانتخابات. ومن غير المستبعد تدخل ما يسمى بـ «المحور الأميركي الإيراني» للعمل على صياغة الحكومة الجديدة.

ويرى محللون أن النفوذ الإيراني في العراق اليوم بات «بالتأكيد أكبر» من نظيره الأميركي، حيث يعتبرون أن الإيرانيين باتوا يملكون سيطرة مباشرة على بعض الأحزاب، في حين أن التأثير الأميركي، خصوصا بعد الانسحاب في العام 2011، محصور حاليا بالاتفاقات العسكرية والمعدات. عرف المالكي جيدا كيف يستثمر كل ما يمتلك من مقدرات مالية وعسكرية وأمنية. وهو يتغنى بأنه برع في الجمع بين الضدين، أميركا وإيران، وبأنه لم يرضخ لأي منهما، بل تصرف ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق. ولكن نتائج الانتخابات تزيد من تعقيد المشهد السياسي في العراق وتأزيم الوضع أكثر. صحيح أن المالكي في مركز الصدارة ويعتبر المرشح الأول والأبرز لتشكيل حكومة جديدة، ولكنه ليس من القوة بحيث يمكنه إملاء شروطه على الآخرين، وإنما هو في حاجة الى عقد تحالفات واسعة وكسب تأييد الكتل بدءا من إرضاء التحالف الشيعي لتشكيل حكومة ائتلافية، إضافة الى اجتذاب واستمالة المكون الكردي وفريق سني. ولا شك في أن العقبات الشيعية في وجه المالكي زادت عن تلك التي واجهته عام 2009. فالتيار الصدري أشد ضراوة في خصومته له هذه المرة، والمجلس الأعلى بزعامة عمار الحكيم زاد عدد مقاعده. كما العقبة السنية في وجه المالكي كأداء هذه المرة، ذاك أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وهو الشخصية السنية الأبرز، استبق نتائج الانتخابات بإعلانه استحالة التحالف مع المالكي، وعلى الصعيد الكردي تبدو مهمة المالكي الأصعب، فالشقاق بين الأكراد والحكومة المركزية في بغداد وصل الى ذروته قبل الانتخابات، ولوحت أوساط كردية غير بعيدة من رئاسة الإقليم ومن مسعود بارزاني باحتمالات «الاستقلال» وباستحالة التعايش مع حكومة مركزية يرأسها المالكي. فالصراع بين بغداد وإقليم كردستان بلغ حدا خطيرا لم تفلح وساطة الإدارة الأميركية في تسويته حتى الآن. وغياب الأمن والخدمات واستشراء الفوضى والمواجهات في المحافظات السنية ينذر بمزيد من التصعيد.